

مسار التحول نحو الديمقراطية في كوريا الجنوبية

The Path towards Democratic Transition in South Korea

بوسكران فاطمة الزهراء¹، صاغور هشام²¹ جامعة غليزان/ الجزائر، fatimazohra.bousekrane@univ-relizane.dz² جامعة غليزان/ الجزائر، hichem.saghour@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/10 تاريخ القبول: 2022/12/27 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص:

شهدت كوريا الجنوبية فترات من عدم الاستقرار السياسي قبل أن تتحول إلى دولة ديمقراطية وقوة اقتصادية تنافس أقوى دول العالم، وعليه تتمحور أهداف الدراسة في رصد مختلف المراحل التي مرت بها كوريا الجنوبية في سبيل ترسيخ الديمقراطية؛ بالإضافة إلى توفير قدر من المعلومات والتحليلات التي تتصل بطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، كونها تجربة تمتلك خصائص مثيرة للاهتمام بالنسبة للعرب.

توصلنا إلى نتيجة مفادها أن تحقيق كوريا الجنوبية للتقدم السياسي لم يحدث إلا بعد القيام بجهود هائلة وطويلة الأمد أفضت إلى تحديث النظام السياسي وتحقيق تنمية شاملة وفاعلة، وهي المعادلة التي أهلت كوريا الجنوبية من أن تتصدر قائمة الأنظمة الديمقراطية.

كلمات مفتاحية: كوريا الجنوبية، الديمقراطية، الجيش، التنمية، أمريكا.

Abstract:

South Korea has witnessed periods of political instability before becoming a democratic and economic power competing with the most powerful countries in the world. Therefore, the study aims at identifying the various phases that South Korea has gone through towards the consolidation of democracy.

We concluded that South Korea's achievement of political progress occurred only after great and long-term efforts that led to the modernization of the political system and the fulfilment of comprehensive and effective development, which is the equation that qualified South Korea to be at the top of the list of democracies.

Keywords: South korea, Democracy, Military, Development, USA.

المؤلف المرسل: بوسكران فاطمة الزهراء، الإيميل: fatimazohra.bousekrane@univ-relizane.dz

مقدمة:

قد يتساءل البعض عن دواعي اختيار الموضوع وأهميته بالنسبة لنا كباحثين عرب، الإجابة على التساؤل تتلخص في أن التجارب السياسية العالمية تعد مرجعا أساسيا للحكومات والشعوب من أجل استخلاص الدروس والاستفادة من تلك

التجارب، نحن نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة ناجحة تاريخيا في تحقيق التحول الديمقراطي، وهو الأمر الذي يستدعي فتح باب النقاش خارج هذه الدراسة بشأن فشل التحول الديمقراطي في الدول العربية التي شهدت موجات من الانتفاضات الشعبية منذ سنة 2011.

بعد مرور 11 سنة عن الموجة الأولى من الربيع العربي أثبت الواقع السياسي العربي أنه بالرغم من توفر أسباب التغيير في الدول العربية إلا أن الحراك لم ينتج سوى فوضى ومزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي مثلما حدث في سوريا وليبيا واليمن، كما نلاحظ أن الحصاد الديمقراطي والتنموي لم يفرز إلا مزيد من المشاكل المتعلقة بالجانبين التنموي والديمقراطي، وعليه تقلصت الآمال في تحقيق ديمقراطية مصحوبة بتنمية حقيقية في الدول العربية.

لذا فإنّ التطرق للتجربة الديمقراطية في كوريا الجنوبية هو أمر ضروري وفي غاية الأهمية، وذلك لأجل معرفة كيف تمكنت كوريا الجنوبية من التخلص من التخلف والنظام التسلطي، وبناء دولة حديثة اعتبرها المنتبعون أعجوبة اقتصادية في شرق آسيا.

*إشكالية الدراسة:

لقد مرت الجمهورية الكورية الجنوبية بالعديد من التطورات السياسية، كما تعرضت للاضطرابات والانقلابات وأعمال العنف والاعتقالات، التي دفعت باتجاه إرساء وتطوير الممارسة الديمقراطية، وهنا نلج إلى سؤال مهم ألا وهو: **كيف تمكنت كوريا الجنوبية من تهيئة بيئة مناسبة للتحول الديمقراطي؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية كالتالي: ما هي العوامل التي ساهمت في التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية؟

*ما هي الآليات التي اعتمدت عليها النخب الكورية الجنوبية لتحقيق التحول الديمقراطي؟

• الفرضية:

من أجل تحليل هذه الإشكالية وتوضيحها يمكن الاستعانة بالفرضية التالية:
➤ تحقق التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية بعد حدوث التنمية الاقتصادية وبناء مؤسسات قوية اتفقت رؤيتها مع رؤى أطراف خارجية بطريقة إيجابية (نسبيا) وهو ما سمح بتهيئة بيئة مناسبة تسمح بدفع عجلة الديمقراطية.

*أهداف الدراسة:

- لكل دراسة أهداف علمية (أكاديمية) وأخرى عملية، حيث تصبو هاته الدراسة للوصول إلى هذه الأهداف وهي كالتالي:
- التعريف بكوريا الجنوبية من خلال تحديد خصائصها الجغرافية.
 - محاولة رصد الأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها كوريا الجنوبية قبل وبعد الحرب الباردة.
 - إبراز دور الفواعل الداخلية وتحديدا الجيش والخارجية في التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية.
 - إبراز دور الفواعل الخارجية في التحول.

*المناهج العلميّة للدراسة:

- انطلاقاً من هذا وبغية القيام بتحليل علمي ومنهجي للموضوع كان لا بد من استخدام مجموعة من المناهج من أجل التقرب من الظاهرة محل الدراسة ومن المناهج ما يلي:
- المنهج الوصفي التحليلي:
والذي يهدف إلى الوصف الدقيق والمنظم، حيث يساعد في جمع المعلومات على الظاهرة محل الدراسة، وتحديد طبيعتها والعلاقة بين متغيراتها بغية الوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية وموضوعية يمكن تعميم نتائجها.

- المنهج التاريخي:

- حيث يستخدمه الباحث من أجل رصد ومعرفة مختلف التطورات السياسية التي شهدتها كوريا الجنوبية.

- منهج تحليل النظم:

- نستفيد من هذا المنهج في مراجعة السياسة الكورية والنظر في التفاعلات التي تحصل داخل الدولة.

*تقسيمات الدراسة:

- من أجل تفكيك الإشكالية السابقة ولإثبات الفرضية أو نفيها التي تم الاستعانة بها، حاولنا معالجة كل هذا في خطة عمل جاءت على الشكل التالي:
- المحور الأول كان بعنوان التعريف بجمهورية كوريا الجنوبية، وتضمن عنصرين الموقع الجغرافي والتطور التاريخي للدولة، أما المحور الثاني كان بعنوان

العوامل المساهمة في عملية التحول تضمن عنصرين الأول بعنوان العوامل الداخلية والثاني بعنوان العوامل الخارجية.

1. التعريف بجمهورية كوريا الجنوبية

سيكون هذا التقديم من خلال التركيز على المتغيرين الجغرافي والتاريخي لما لهما من أهمية وأثر كبير في تحقيق الاستقرار، وبالتالي الدفع باتجاه ترسيخ الديمقراطية، نظرا للعلاقة بين السياسة والجغرافيا والأثر الكبير لموقع الدولة وتداعيات ذلك على سياساتها سواء الداخلية أو الخارجية، أمّا العامل التاريخي يعتبر عامل مهم لأنّ الإرث التاريخي عبارة عن دروس يستفاد منها بشكل لافت، وبالتالي تكون دافع مهم للاستقرار والتقدم والتطور والعكس صحيح.

1.2. الموقع الجغرافي

تقع كوريا الجنوبية في شرق آسيا، يفصلها عن الصين البحر الأصفر، وفي شرقها بحر اليابان، وتتشترك الحدود الشمالية والشمالية الغربية مع كل من روسيا والصين، هذا وقسمت شبه الجزيرة الكورية بعد الحرب العالمية الثانية إلى دولتين تفصل بينهما منطقة محايدة وهما كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية؛ تقدر مساحة كوريا الجنوبية بحوالي 99.313 كلم مربع وبذلك تحتل الرتبة 30 من حيث المساحة في قارة آسيا، يبلغ عدد سكانها حوالي 47.817.000 نسمة وتقدر الكثافة السكانية ب 481.4/كلم المربع، بالإضافة إلى هذا يدين معظم سكان كوريا الجنوبية بالبوذية، وهناك أقلية مسيحية تصل إلى حوالي 2.5 مليون نسمة، أمّا الأقلية المسلمة فيقترب عددها من 57 ألف نسمة، وهي حصيلة لا بأس بها ذلك لأنّ الإسلام دخلها حديثاً. يغلب على أرض كوريا الجنوبية المظهر الجبلي، كما أن جبالها قليلة الارتفاع، فبعض قممها الجبلية لا تزيد على 1500 متر، وأعلى جبالها شيري سان، ويوجد بالسواحل خلجان عديدة ساعدت على قيام المواني الطبيعية مثل بوسان، و إنشون، وأرضها السهلية بجوار سواحلها، وأخصب أراضيها تلك التي توجد في الجنوب الغربي، وأبرز أنهارها ناكتونج يقدر ب 522 كم، ونهر هان جانج 512 كم (عمر، 2008، صفحة 23).

الخريطة رقم 01: خريطة تبين الموقع الجغرافي لكوريا الجنوبية.



المصدر: (الجزيرة، 2014).

1.2. كوريا الجنوبية: التطور التاريخي للدولة

يعود تاريخ كوريا إلى عام 2333 ق. م، حينما قام الملك " دان كون" الابن الأسطوري من الإله السماوي وامرأة من قبيلة الدب بتأسيس أول مملكة في التاريخ الكوري وهي مملكة " تشوسون" القديمة، ويطلق المؤرخون على عصر مملكة " تشو سون" القديمة بالعصر الكوري الأول؛ وأول من استخدم مصطلح كوريا هو (Percival Lowell سنة 1855)، ويعتبر Percival أن تسمية كوريا هي تسمية جيدة لمملكة غير معروفة لدى الغرب، لكنه لم يكن أول شخص غربي يزور كوريا بل سبقه إلى ذلك آخرون.

إن الدولة لم تكن معروفة في حقيقة الأمر لدى الغرب، ولكن كان لها تاريخ طويل خلال سلالة "كوريو" فلقد حرص الكوريون على الإبقاء على ثقافتهم الخاصة بهم كمجموعة عرقية رئيسية في شرق آسيا، وكانوا فخورين جدا بما حققوه من إنجازات ثقافية لكنهم في الوقت نفسه كانوا معجبين بالثقافة الأجنبية والغربية خصوصا من ناحية نمط الحياة لدى الغرب وثقافة التفرّد (Yukhoon, 2007, p. 01).

لقد تميزت كوريا القديمة بمجموعات قبلية شكّلت دويلات صغيرة، وعليه فقد شهدت شبه الجزيرة الكورية ومنشوريا اضطرابات سياسية هائلة بين القرن الأول والقرن السادس بسبب التنافس بين هذه الدويلات، ليتم اتحادها تدريجيا من خلال وحدة القبائل المختلفة في شبه الجزيرة الكورية بسبب روابط قبلية مع هياكل سياسية معقدة، والتي تحولت أخيرا إلى ثلاثة ممالك مكونة من: مملكة "كوه جوريو" في شمال شبه الجزيرة الكورية ومنطقة منشوريا (شملت جزء من أراضي الصين)، ومملكة "بايك

جيه"، بالإضافة إلى مملكة "شيللا" الواقعة في أقصى جنوب شبه الجزيرة الكورية (عريق، 2022).

لقد قامت الممالك الثلاث على الصراعات المتكررة مع الصينيين دون توقف كون هذه الأخيرة كانت تحاول توسيع نفوذها على منشوريا وشبه الجزيرة الكورية، وعلى الرغم من حدة التوتر والصراع الذي استمر بين الطرفين كانت الممالك الثلاث الكورية حريصة على التفاعل مع الحضارة الجديدة في الصين.

ما يجب التنويه إليه هو أنّ الثقافة التي كانت سائدة في كوريا عبر حقب زمنية مختلفة ومنذ فترة زمنية طويلة تختلف أساسا عن ثقافة الصين المتاخمة لها من حيث جوهر تشكل الحضارة، ولكن هذا لم يمنع من وجود تعاون وتبادل ثقافي بين الحضارتين، من خلال تشكيل منطقة ثقافية تستند على قيم مشتركة خصوصا بعد انتشار الديانة البوذية في الممالك الكورية الثلاثة (Yukhoon, 2007, p. 02)

بعد ذلك استطاعت مملكة "شيللا" تحقيق وحدة الممالك الثلاث سنة 676 م بعدما تمكنت من هزيمة الممالك الأخرى التي كانت تنافسها وأسست عاصمتها "جيونج جو" وازدهرت خلالها الثقافة الفخرية كمملكة بوذية، و بعد أن حققت هذه المملكة السيطرة على الممالك الثلاث ألغت تدخل مملكة "تانغ" الصينية واحتلت جميع أراضي شبه الجزيرة الكورية باستثناء بعض المناطق الشمالية، الأمر الذي أدى إلى إكمال عملية وحدة الأراضي الكورية، وفي سنة 1392 بدأ استخدام اسم "تشوسون" كإسم للمملكة الجديدة والتي تبنت الكونفوشوسية الجديدة كفلسفة للدولة (عريق، 2022). لقد استطاع ملوك مملكة "تشوسون" أن يحققوا الكثير من الاستقرار الاجتماعي والسياسي المعزز بالثقافة الكونفوشوسية، لكن مجتمع مملكة "تشوسون" اهتم بالتربية الأكاديمية اهتماما كبيرا بينما تراجعت الأنشطة التجارية والصناعية واستثمرت في الزراعة كوسيلة وحيدة للإعالة الاقتصادية، وخصت القليل جدا للاهتمام بالصناعة والتجارة الخارجية، هذه السياسة تعكس سمات ازدهار الثقافة الكونفوشوسية للتجارة وعليه ظلت كوريا في عهد سلالة "تشوسون" مملكة زراعية فقيرة.

بدأت مملكة "تشوسون" تضعف بسبب الغزوات اليابانية بين 1592-1598، لقد قامت اليابان بغزو مملكة تشوسون لكي تمهد الطريق للصين بعدما حصلت على مساعدات عسكرية منها، لكن استطاع القائد الكوري "لي سون سين" أن يشن مناورات بحرية عديدة ضد اليابان باستخدام سفينة السلحفاة التي تعتبر أول سفينة

حربية مصفحة بألواح من حديد في تاريخ العالم، مما ساعد في إنهاء الحرب البحرية اليابانية التي استنفذت سبع سنوات من النضال البحري مع اليابانيين (Yukhoon, 2007, p. 10).

في القرن التاسع عشر بقيت كوريا مملكة مغلقة على نفسها، ولم تفتح بابها أمام مطالب الغرب بتشكيل العلاقات الدبلوماسية والتجارية، ومع مرور الوقت تنافس العديد من الدول الأوروبية والآسيوية ذات الأطماع الإمبريالية للحصول على قوة التأثيرات في شبه الجزيرة الكورية، واحتلت اليابان التي فازت على الصين وروسيا في هذه المنافسات كوريا بالقوة، وبدأ الحكم الاستعماري الياباني في كوريا من عام 1910-1945 (Lew, 2000, p. 16).

أدى الاحتلال الياباني المفاجئ إلى إحباط عملية التحديث في كوريا، بالرغم من وجود درجة معينة من التقدم الاقتصادي في كوريا، لكن لم تكن الجماهير الكورية هي المستفيدة من هذا التقدم، بل كانت تعيش في حالة فقر وأمية وكان المستفيد الرئيسي من هذا التقدم هو الاستعمار الياباني ومجموعة من المتعاونين الكوريين مع اليابان.

هذا ما دفع بالقوميين الكوريين لمقاومة الاستعمار الياباني، هذه المقاومة التي اتخذت أشكالاً عديدة كالمظاهرات الطلابية، النزاعات، الإضراب عن العمل وغيرها من أشكال المقاومة، التي كانت تهدف إلى تعزيز ودعم الروح الوطنية، ولقد لعبت حركة الاستقلال دور كبير في سبيل تحقيق الاستقلال لكوريا إذ وعلى الرغم من فشل حركة الاستقلال في مارس 1919 من تحقيق الاستقلال، لكنها أسفرت عن تشكيل الحكومة المؤقتة في مدينة "شانغهاي" الصينية، إلى جانب النضال المسلح المنظم ضد المستعمرين اليابانيين في منشوريا، وما زالت روح حركة الاستقلال هذه مخلدة بين الكوريين إلى يومنا هذا (Lew, 2000, p. 25).

بعد تلقي الشعب الكوري خبر هزيمة اليابان على يد الحلفاء في عام 1945 ظنوا أنهم تخلصوا من الاستعمار أخيراً لكنهم لم يدركوا بأنهم سيدخلون مرحلة جديدة من الاستعمار والهيمنة الغربية، حيث تم تقسيم كوريا إلى دولتين واحدة في الشمال موالية للاتحاد السوفييتي، وواحدة في الجنوب موالية للولايات المتحدة الأمريكية لتكون بذلك كوريا جزء من الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

2. العوامل المساهمة في عملية التحول

يقوم التحول الديمقراطي على فكرة الانتقال من نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي، فهو يشير إلى حركة تنقل الدولة من مرحلة إلى أخرى، وهذا ما لا يمكن أن يتحقق بشكل اعتباطي إنما يكون بفعل عوامل ساهمت في عملية التحول بشكل أو بآخر، وهذا ما يدفعنا للحديث عن هذه العوامل سواء كانت داخلية أو خارجية.

3.1. العوامل الداخلية

تتعدد العوامل الداخلية التي ساهمت في عملية التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، وسنتطرق لها على الشكل التالي:

➤ التداول السلمي على السلطة

بعدما أصبحت كوريا مقسمة بين المعسكرين الشرقي والغربي جرت الانتخابات العامة في عام 1948 وتأسست الحكومة الجنوبية المستقلة، وأعلن تأسيس جمهورية كوريا وحصلت هذه الحكومة على اعتراف المجتمع الكوري كحكومة شرعية وحيدة في شبه الجزيرة الكورية، أما في الشمال فتأسست جمهورية "جوسون" الديمقراطية الشعبية التي تحكمها الحكومة الاشتراكية تحت رعاية الإتحاد السوفيتي السابق.

ففي نوفمبر 1947 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعو لإجراء انتخابات في كوريا تحت رعاية الأمم المتحدة، لكن الإتحاد السوفيتي أظهر رفضه بشأن تنفيذ القرار ودخول لجنة الأمم المتحدة إلى الشطر الشمالي من شبه الجزيرة الكورية.

بعد ذلك تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يدعو إلى إجراء انتخابات في المناطق التي يمكن للجنة الأمم المتحدة من دخولها، وفي 10 ماي 1948 جرت الانتخابات الأولى في كوريا وبخاصة في مناطق جنوب خط عرض 38 وأصبح هذا الخط خطا يقسم شبه الجزيرة الكورية إلى شمال وجنوب (Andrea & Shaw, 1992).

لقد أحدثت الحركة الديمقراطية في كوريا الجنوبية في جوان 1987 الانتقال من نظام الحكم التسلسلي إلى نظام الحكم الديمقراطي، وذلك بعدما تم إعادة ضمان حق الانتخاب المباشر في تعديل الدستور عام 1987، حيث جرى انتخاب الجنرال السابق "روه موهيون" كرئيس للجمهورية ونتيجة للتقدم الديمقراطي الذي تحقق خلال

إدارته تم انتخاب أول رئيس مدني منذ 32 عاما وكان هذا بمثابة البداية الحقيقية للديمقراطية.

وفي عام 1992 تم انتخاب "كيم يونغ سام" (احد قدامى المناضلين من أجل الديمقراطية كرئيس لجمهورية كوريا الجنوبية)؛ وفي الانتخابات الرئاسية للعام 1997 تم انتخاب "كيم داي جونغ" زعيم الحزب المعارض ورئيس حزب المؤتمر القومي للسياسات الجديدة رئيسا للجمهورية، وأطلق على إدارته اسم حكومة الشعب وتولت حكومته السلطة من خلال أول انتقال سلمي للسلطة في تاريخ كوريا الجنوبية من حزب حاكم إلى حزب معارض، أما إدارة الرئيس "روه موهيون" التي تعرف باسم حكومة المشاركة (فقد بدأت في 2003 لتصبح الجمهورية رقم 16 في التاريخ السياسي الكوري الجنوبي (النبي، 2008، صفحة 44).

كتعقيب عما طرحناه الانتخابات تشكل عنصر أساسي في النظام الديمقراطي لأنها سلطة قانونية يقرها القانون للناخب ليمارسها لمصلحة الجماعة، شريطة أن تكون نزيهة كونها الآلية التي تضمن التداول السلمي على السلطة، وتزوير نتائج الانتخابات يفضي إلى تزييف إرادة الشعب واستئثار الحكومات المستبدة بالسلطة بدون وجه شرعي فتغيير مجرى الانتخابات يجعل منها وسيلة استبدادية (الخرجي، 2004، صفحة 238).

هذا ويحتل رئيس جمهورية كوريا الجنوبية قمة الجهاز التنفيذي على أساس أن شكل النظام السياسي الذي حدده الدستور هو نظام رئاسي متكامل مع عناصر الجهاز التشريعي، ويجري انتخابه عن طريق انتخابات عامة ومباشرة، متساوية وسرية وتبلغ مدة رئاسته خمس سنوات بدون السماح بمدّة إضافية، وتعد مدة الحكم الواحدة هذه بمثابة إجراء وقائي ضد سيطرة أي فرد على الحكم لفترة طويلة، وفي حالة عدم قدرة الرئيس على أداء مهامه أو وفاته يقوم رئيس الوزراء أو أحد أعضاء مجلس الدولة بتولي مهام الرئيس بصورة مؤقتة (النبي، 2008، صفحة 45).

طبقا لمؤشر الديمقراطية العالمي لعام 2021 الذي كشفت عنه وحدة الاستقصاء التابعة لمجلة "إيكونومست" البريطانية، حصلت كوريا الجنوبية على 8.16 نقطة من أصل 10 نقاط، محتلة بذلك المرتبة 16، بعد أن كانت قد احتلت المرتبة الثالثة والعشرين بـ 8.01 نقطة في العام 2020. (Arabic, 2022).

لكن ومع هذا لازالت أمام كوريا الجنوبية طريق لتطوير الديمقراطية الجوهرية فعلى الرغم من التقييمات الإيجابية المذكورة أعلاه، هناك بعض التصرفات المناهضة للديمقراطية من قبل حكومة كوريا الجنوبية التي انعكست في عدة دراسات استقصائية قطرية وأثرت على ترتيبها، كون كوريا الجنوبية أصبحت تتبنى نوع من الديمقراطية الذي يعتمد في سبيل تحقيق الاستقرار على المبادئ الليبرالية بمستوى عالي جدا مع الاعتماد على مبدأ المساواة ولكن بمستوى ضعيف (Hyoung Chul kim, 2012, p. 104).

➤ دور العسكر وآفاق الديمقراطية في كوريا الجنوبية

تتبع وظيفة وأهمية النخبة العسكرية انطلاقا من كونها مهيكلة مؤسساتيا وفق نسق بيروقراطي، حيث توجد عدة هياكل تساعد على سير وتنفيذ العمل فيها من خلال توزيع العمل بين أجهزتها والتنسيق الكبير بينها، وتعمل على تحقيق أهداف المؤسسة العسكرية التي تعد جزءا من أهداف المجتمع العام؛ لذا تعتبر بعض الدول أهداف المؤسسة العسكرية هي أهداف المجتمع والواجب على الكل الإمتثال لها وتنفيذها.

من الناحية الاجتماعية ترجع أهمية النظم العسكرية في قيام جماعاتها وهياكلها بالدفاع عن الوطن من مختلف الأخطار والتهديدات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها، وكذلك في حفظ الأمن الوطني من أي خطر داخلي قد يهدد استقرار النظام وأمن المجتمع.

لقد برزت أهمية الجيش في السياسة الكورية الجنوبية على خلفية الحرب الكورية 1950-1953، لكن بالرغم من هذا لم يتدخل الجيش في السياسة إلا بعد عدة سنوات بعد نهاية الحرب والسبب الرئيسي لذلك هو الفترة الزمنية الفاصلة بين إنشاء الجمهورية العسكرية من ناحية ومحاولة تسييس الضباط العسكريين، لذلك تم الرفع من تعداد الجيش إلى حد مذهل (من 100000 في عام 1950 إلى 700000 في عام 1956، على الرغم من أنه كان ضعيف نوعا ما من الناحية المؤسسية والتكنولوجية والتنظيمية لكن ما يجدر الإشارة إليه هو اللمسة الغربية من خلال المساعدات الضخمة التي كانت تقدمها الولايات المتحدة للجيش، بالإضافة إلى القطاعات المدنية ولا سيما الجامعات والبيروقراطية التي كانت تعاني أيضا من نقص في التحديث، على اعتبار أنها كانت أقل تنظيما وأقل حداثة من المؤسسة العسكرية في المرحلة السابقة، لكن وفي

وقت لاحق ومع سرعة التصنيع في القطاعات المدنية حدث التطور بسرعة أكبر من الجيش ولكن استطاع الجيش أن يحقق الهيمنة السياسية (Kim, 2010, p. 121) . كانت كوريا الجنوبية قبل أن يتدخل العسكر في الحكم تواجه عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية وكان الشعب يعيش في حالة استياء كبيرة، لأنّ الكل كان ينتظر تحقيق وعود الرئيس "سنجمان ري" والحزب الليبرالي والتي تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي وغيرها، لكن ما إن لم يتحقق شيء من تلك الوعود قامت مظاهرات من جانب عديد من القطاعات الشعبية في كوريا الجنوبية، وهو ما دفع بهذه الفئة (المؤسسة العسكرية) بقيادة "بارك شانج" للانقلاب في 16 ماي 1961، هذا الانقلاب أطلق عليه اسم عملية التطهير كانت نتيجته سقوط الرئيس وبداية الجمهورية الثانية ومجيء الحزب الديمقراطي كحزب أغلبية بدلا من الحزب الليبرالي، وكان في قائمة أولويات الحكومة الجديدة التنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد، والملفت للانتباه هو أنّ الفئات العسكرية هذه المرة كانت أكثر تنظيما وخبرة خاصة بعد خبرة الحرب مع اليابان التي أكسبتهم قوة، وبعد هذا الانقلاب استطاع الجيش أن يلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية في كوريا الجنوبية.

على إثر هذه الأحداث شهدت كوريا الجنوبية حكما عسكريا مباشرا من عام 1979 إلى غاية 1981 وهي الفترة التي شهدت تغلغل العسكر في السياسة الكورية الجنوبية، وبمجرد تسلم العسكريين الحكم أعدوا خطة اقتصادية محددة وضعوا من خلالها مجموعة من الأهداف النوعية التي يسعون لتحقيقها من أجل التنمية الاقتصادية ومن أجل إحداث رأسمالية موجهة لتحقيق الذات، وذلك بتضافر جهود العسكريين والتكنوقراطيين بالإضافة إلى المساعدات الأجنبية خاصة خلال السنوات الممتدة بين(1961-1976) وتحديدًا المساعدات الأمريكية التي كانت عنصرا هاما في سياسة التنمية الكورية الجنوبية (سليم، 1996، صفحة 409).

➤ دور التنمية في دفع عجلة الديمقراطية في كوريا الجنوبية

شكّلت كوريا الجنوبية ومعها دول شرق آسيا تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية حيث استطاعت هذه الدول وخلال فترة قصيرة نسبيا لم تتجاوز الثلاثة عقود من أن تحقق نموا هائلا وتطورا كبيرا، إذ انتقلت كوريا الجنوبية من بلد متخلف

إلى بلد يحتل مراتب عالية في الاقتصاد العالمي بفضل استثمار الكوريين في الأوضاع الداخلية والخارجية التي أحاطت ببلدهم خلال فترة الستينات والسبعينات للخروج من دائرة الدول المتخلفة والدخول في دائرة الدول المتطورة، لكن عولمة الاقتصاد وارتفاع نسبة الانفتاح على العالم الخارجي قد قادت الاقتصاد الكوري الجنوبي إلى أزمة مالية سنة 1997، بيد أن الاستفادة من الاستثمارات والقروض الأجنبية وتمويل معظمها إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات أدّى للعودة نحو مسار النمو والتطور (الإماراتية، 2000، صفحة 15).

ما يجب الإشارة إليه هو أن كوريا الجنوبية كانت من أكبر الدول المستقبلية للمعونات في العالم خاصة من الـوم.أ ثم من المنظمات الدولية المالية، فلقد لعبت المعونات الأجنبية دورا هاما في الاقتصاد الكوري خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات وأسهمت في تشجيع بعض القطاعات الإنتاجية كما أسهمت في البنية الأساسية ونتيجة لتلك المعونات برزت كوريا الجنوبية في أوائل الستينات كدولة خالية من القروض وقادرة على توجيه الكثير من رأسمال الأجنبي الذي اقترضته إلى القطاعات المنتجة. كان من أهم أهداف المعونات الاقتصادية الأمريكية وضع الأساس لاقتصاد السوق الحر كما لعبت المعونة الأمريكية والبنك الدولي دورا بارزا في تدبير إستراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير في كوريا الجنوبية.

واستطاع هذا البلد الذي خرج من حرب مدمرة أن يصبح عضوا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأن يصبح أيضا دولة متقدمة صناعيا تحتل المرتبة الثانية عالميا في صناعة السفن والمرتبة الرابعة في صناعة النسيج الاصطناعي، والمرتبة الخامسة عالميا في صناعة السيارات (الإماراتية، 2000، صفحة 16).

عملت كوريا الجنوبية في إطار انطلاقها الاقتصادي على وضع أسس تصنيع قوي ويرجع هذا النجاح الصناعي في كوريا الجنوبية إلى عوامل متعددة منها:

- الدور الذي قامت به الحكومة في مجال تقديم الدعم القوي للصناعات الإستراتيجية في بداية انطلاقها.
- الإصلاحات الهيكلية للقطاع المالي.

كما تعتبر قدرة الاقتصاد الكوري الجنوبي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها من أهم العوامل التي هيأت لانطلاقه في زمن قياسي مقارنة بغيره من الاقتصاديات النامية، وهو ما ساعد على اكتساب مزيد من التكنولوجيا وتطويرها ولازالت كوريا الجنوبية تواصل تعزيز قدراتها التكنولوجية من خلال

الاستثمار في البحث العلمي وتوظيفه لخدمة التطور الاقتصادي (سانية، 2011، صفحة 71).

بحسب صامويل هانتنتجتون هناك متغيرات تسهم في إقامة الديمقراطية والتحول الديمقراطي تتمثل في النمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي، التوزيع المتساوي نسبياً للدخل والثروات، وجود اقتصاد السوق، ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض الأمية، بناء على ما سبق ذكره نلاحظ أن كوريا الجنوبية ركزت على المتغيرات الاقتصادية وحققت وفقاً لذلك تقدم اقتصادي، كما أنها لم تهمل كذلك التركيز على دعم التعليم وتطويره وتحسين مدخلاته، إلى جانب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيل وتدريب العمالة (هانتنتجتون، 1993، صفحة 93).

كان التعليم من بين الأولويات بالنسبة لمن وضعوا مخططات التنمية في كوريا الجنوبية حيث ركزوا على موضوع تعزيز قدرات الفرد الكوري المعرفية ورفع كفاءة القوى العاملة بالتعليم في أولى درجات سلم اهتماماتهم، وكان للدولة الدور البارز في الاهتمام بتعميم التعليم، مدعوماً بمساهمة كبيرة من الأسرة الكورية التي تخصص القسط الأكبر من ميزانيتها لتعليم أبنائها، معتقدة اعتقاداً قاطعاً أن الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل الأسرة، ويمكن القول أنه في لحظة انطلاقها الاقتصادي تميزت كوريا بمستواها العالي من رأس المال البشري (سانية، 2011، صفحة 72).

3.2. العوامل الخارجية

تتمثل العوامل الخارجية في دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، بعد الحرب الكورية أدركت الـ.و.م أهمية كوريا الجنوبية كفاصل بين الـ.و.م واليابان من جهة والقوى الشيوعية من جهة أخرى، فضلاً عن انضمام كوريا الجنوبية إلى الإيديولوجيا الخاصة بالمعسكر الغربي؛ وترتبط الـ.و.م بكوريا الجنوبية معاهدة صداقة وحماية منذ أوت 1945، كما كانت كوريا الجنوبية من الدول القليلة التي أرسلت قواتها لمساعدة القوات الأمريكية في الفتنام ولا تزال الـ.و.م تحاول تكريس وجودها في كوريا الجنوبية.

ويمكن أن نبرز العلاقة بين كوريا الجنوبية والـ.و.م من الناحية الأمنية من خلال مجموعة من الأبعاد:

✚ إن هدف الوم.أ هو دعم أمن كوريا الجنوبية ودعم دبلوماسيت ها ورفاهيتها ولأجل ذلك أقامت و.م.أ نظاما للاحتواء العسكري الفعال الموجه ضد كوريا الشمالية كما نشرت قواتها في وحول كوريا الجنوبية.

✚ تدرك الوم.أ على المدى البعيد أن كوريا الجنوبية أو ربما مع الاحتمال ببروز كوريا الموحدة تحت العلم الجنوبي سوف تكون بمثابة عامل توازن في المنطقة الآسيوية.

✚ كان يتوجب على الوم.أ أن تجري تعديلا على سياساتها الموجهة لكوريا الجنوبية بعد انتهاء الحرب الباردة (Manyin, 2014, p. 01).

منذ أن استولى العسكريون على الحكم في كوريا الجنوبية سنة 1961 عملوا على الحفاظ على العلاقات مع الوم.أ، ومن أجل أن تحظى بدعم وتأييد الحكومة الأمريكية للحكومة الجديدة أرسلت الوم.أ عام 1961-1962 مبلغ مليون دولار كمساعدة اقتصادية، الأمر الذي جعل العلاقة الإستراتيجية والاقتصادية تصبح ذات أهمية خاصة لدى كوريا الجنوبية تحديدا بعدما زاد الاعتماد على المساعدات الأمريكية في فترة بناء الدولة، علاوة على هذا ومن أجل تحسين استعدادات الدولة فعند التحاق النخبة العسكرية بالحكم في كوريا الجنوبية تنبأت بعدة إجراءات هامة لتقوية الدفاع الوطني الكوري وذلك عام 1963 عن طريق دفع برامج التدريب في المؤسسات العسكرية الأمريكية وذلك منذ توقيع اتفاقية الدفاع المتبادل بين كوريا الجنوبية و و.م.أ.

لقد بقيت العلاقات الأمريكية- الكورية الجنوبية جيدة حتى بعد التحول إلى الحكم المدني عام 1992، لكن هذه العلاقة تلتقت نقد من فترى لأخرى خاصة عندما اتهم الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في مارس 1994 حكومة الرئيس "كيم يونغ سام" بالخضوع الدبلوماسي الشديد لواشنطن وهذا ما جعل الحزب يطالب بإلغاء قانون الأمن القومي للبلاد لأنه يتيح للحكومة الكورية سوء استغلال نفوذها.

ورجعت مرة أخرى تتوطد العلاقات الكورية الجنوبية – الأمريكية عام 2007 عند توقيع اتفاقية التجارة الحرة ولكن تم تأجيل تنفيذه إلى غاية موافقة الهيئات التشريعية في البلدين في 12 أكتوبر 2011 (الجمال، 1995، الصفحات 19-22).

4. خاتمة:

مما تقدم نستنتج أن كوريا الجنوبية عاشت تحت نظام عسكري تسلطي عقب انتهاء الحرب الكورية، والذي اعتمد سياسة حظر الأحزاب ، وقمع المعارضين، وتقييد الصحافة، وغيرها وهو ما دافع الشعب للقيام بمظاهرات مما فتح المجال للعسكر للدخول للحياة السياسية ولعب دور أساسي فيها مع صمت الحليف الأمريكي. بيد أن النمو الاقتصادي المرتفع نتيجة الأداء الاقتصادي الناجح وتعزيز فرص التعليم، أنتج طبقة تتميز بوعي سياسي، وتأدى من ذلك سقوط النظام رغم نجاحه الاقتصادي، بسبب بروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة تطالب بالتغيير السياسي لتحقيق الانسجام بين البنية الاقتصادية والبنية السياسية، بالإضافة إلى تكثف المعارضة، وتصاعد الضغوط الشعبية (الطلاب، الأساتذة، المثقفون، رجال الأعمال، العمال) وهو ما أجبر الحليف الأمريكي على تغيير موقفه (خصوصا بعد سقوط ماركوس في الفلبين في ذلك الوقت).

هذا ما اضطر النظام ورئيس الحكومة (روو) إلى إعلان (خطة ديمقراطية) لتلبية المطالب الشعبية، وإجراء انتخابات حرة، ووضع دستور جديد، والمفاجأة كانت فوز مرشح الحكومة (روو) بسبب انقسام المعارضة في نهاية الفصل الانتقالي. وبالتالي تكون الخلاصة هي أن أداة التغيير في هذه الحالة كانت (القوة الناعمة) المتمثلة بالتظاهرات والاحتجاجات لكافة الفئات الشعبية مع الإشارة إلى أن طلاب الجامعات في كوريا الجنوبية كان لهم دور متميز في التظاهرات المتسمة بالسلمية والتي استمرت طيلة فترة الحكم العسكري التسلطي وحتى سقوطه، والتي اتسمت بالتنظيم والاستمرار. بالتوصيات:

✚ يجب على كوريا الجنوبية أن تجد حلا لمشكلة تدني معدلات الخصوبة في البلاد.

✚ يجب على الدول العربية أن تستفيد من تجربة كوريا الجنوبية وتطور اقتصادها وتفتح الباب أمام حرية التعبير والتداول السلمي على السلطة وتطور التعليم لأن هذه هي مفاتيح التقدم السياسي والتحول الديمقراطي.

قائمة المراجع:

1/ المراجع باللغة الأجنبية:

- 01- Andrea, S., & Shaw, W. (1992, non non). South Korea : a country study., sur Library Of congress:
https://www.loc.gov/resource/frdcstyd.southkoreacountr00sava_0/?sp=8.
 Consulté le 05 15, 2012.
- 02- Hyoung Chul kim, a. O. (2012, non non). Democracy Index in South Korea. Asian Democracy Review .
- 03- Kim, Y. M. Patterns of military rule and prospects for democracy in South Korea. Australia: The Australian National University. (2010).
- 04- Lew, Y. I. Brief History of Korea. New York: the Korea Society. (2000).
- 05- Manyin, M. E. ,U.S.-South Korea Relations. U S A: Congressional Research Service. (2014).
- 06- Yukhoon, K, Korean Hiistory for International Citizens. Seoul: Northeast Asian History Foundation. (2007).

2/ المراجع باللغة العربية:

- 07- K. W Arabic-2022. كوريا الجنوبية في المرتبة الـ 16 عالميا من حيث مؤشر الديمقراطية متاح على: <https://bit.ly/3NS8BCz>، تاريخ الاطلاع (2022/06/02).
- 8- الإماراتية ، ا. مصائب الأزمة المالية الآسيوية فوائد على كوريا الجنوبية. العدد 1152، (2000).
- 9- الجزيرة نت. (2014). كوريا الجنوبية. متاح على: <https://bit.ly/3Upxc43>، تاريخ الاطلاع 2020-08-22
- 10- الجمال م، نماذج التنمية في شرقي آسيا، أوراق آسيوية، العدد 03، (1995).
- 11- الخزرجي، ث. ك. النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان: دار مجدلاوي. (2004)
- 11- النبي، س. ر. التجربة الكورية الجنوبية في التنمية. دراسات دولية. م. 10، العدد 38، (2008).
- 12- سليم، م. ا. النموذج الكوري للتنمية. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية. (1996).
- 13- عريق. تاريخ كوريا الجنوبية، متاح على <https://bit.ly/3zYFDLx>، تاريخ الاطلاع 2022-05-16.
- 14- عمر، م. ا. اطلس الدول. الجزائر: دار الهناء للنشر والتوزيع (2008).

- 15- هانتجتون, ص. الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين). ع. ا. .
علوب, الكويت: دار سعاد الصباح.(1993) .